

إشكالية السائد في الدرس النحوي

الأستاذ سالم علوي

معهد اللغة العربية وآدابها

جامعة الجزائر

إشكالية السائد في الدرس النحوي

الأستاذ سالم علوي

معهد اللغة العربية وآدابها
جامعة الجزائر

ديباجة

ما أصعب تجاوز المؤلف إذا تمكن وساد وتحكم وأخذ قانون القهر والجبر وقديما أرهق الرسل والمصلحين والعلمين، وبخاصة إذا صدر من أناس لهم مكانتهم، وشاع أمرهم، وذاع صيتهم، فكانوا بمثابة المرجعية التي بها يُقْتَدَى، والنموذج الكامل الذي يجب أن يحتذى، والمنارة التي بها يهتدى، تلك مصيبتنا في الدرس النحوي، فقد ورثنا نحوا مبتورا، ومنهجاً مثلوماً، يعتمد الحفظ والتقليد، ويتقيد بالقيود، فلا يتجاوز القواعد والحدود التي رسمها علماء حرموا أنفسهم من المنحة الإلهية للأدبيين، منحة التفكير والتدبر والروية، وقديما قال عبد القاهر الجرجاني:

«اعلم أنه ليس إذا لم تمكن معرفة الكل، وجب ترك النظر في الكل، وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قلَّ، فتجعله شاهدا فيما لم تعرف أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم والتفهم، وتعوّدها الكسل والهويناء.

قال الجاحظ:

(وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس، وله مضرة شديدة وثمره مرة. فمن أضر ذلك قولهم: «لم يدع الأول للآخر شيئا» قال: فلو أن علماء كل عصر مذجرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عن قبلهم، لرأيت العلم مختلا، واعلم أن العلم معدنٌ، فكما أنه لا يمنعك أن ترى ألوف وفِرٍ قد أخرجت من معدن تَبَرٍ، أن تطلب فيه، وأن تأخذ ما تجد ولو كقدر تُوْمَةٍ، كذلك ينبغي أن يكون رأيك في طلب العلم»(1).

إن الأمر الذي نفتقده في الدرس النحوي، هو إهمالنا هذا التطور الذي يطرأ على أجناس الكلام من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، وهي كيفيات تطرأ على الألسن البشرية بحكم الاختلاط والتعامل بين الأقوام، فلا يمس جوهر اللغة الأم. وإنما ينميها ويطورها ويزيد فيها، وهو أمر أدركه الأوائل أمثال الخليل بن أحمد والجاحظ وابن قتيبة وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم. فالتحقيق كلام يُسمع، وليس قياسا يتبع كما قيل والغاية من ذلك هي الفهم والتفهم، والعلم والتعليم.

أما القواعد والقوانين التي ربط بها هؤلاء المتأخرون أنفسهم وجمعوها في منظومات يتلون صباح مساء، فإن ضررها أشد من نفعها، ولا تجدي صاحبها علما، ولا تعصمه من الخطأ، ولا تمنحه إبداعا لذا «نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يُجد تَأْلِيفَ الكلام والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللسان العربي» (2).

فكان الأقوام يتباهون بحفظ المتن النحوي ولا يكلفون أنفسهم عنت البحث والاجتهاد، فهم في منأى عن ذلك، قابعين في زوايا المساجد، أو على هضبات الرمال أو قمم الجبال يرتلون ما حفظوا، ناسين أن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، وأنه كلامي وكلامك وكلام الآخرين، الذي نتعامل به يوميا في حياتنا المعاشية وهكذا يتعاقبون أفواجا خلفا عن سلف يقتفي بعضهم أثر بعض، ويقلد الخلف السلف في الهيئة والجلوس واللباس والنعال والنحّة والشاهد من القول ولا يتجاوز ما عرف من أمثال فتفسير القرآن صوابه خطأ وخطأه كفر «وما أصح علم من تقدم» إلى غير ذلك مما ترسب في أذهانهم وحفظوه عن شيوخهم الأجلاء. وساد هذا المنهج الدرس اللغوي، وألفه الناس وعملوا بمقتضاه، فأصبح مألّوفا متداولاً ومن حاول الانفلات منه فقد مرق عن جادة الصواب إلى أن جاء نفر من الذين اطلعوا على ما في كتب الأصالة واستقرّأوها فوجدوا فيها غايتهم المنشودة وطعموها بالمناهج الحديثة. فكانت أصالة وحداثة كما سنرى في بحثنا، فالتزود من المناهج الحديثة ضرورة ملحة والتعمق في دراسة الأصل لبناء الذات العربية الصرفة غاية لا محيد منها ولا مناص.

النحو والاحساس الفطري

مَنْ منا يستطيع أن يحدد بداية اللغة العربية؟ هذا ما لا يستطيعه أحد إلا أننا نجد أنفسنا أمام لسان متكامل في نحوه وصرفه وبلاغته وعروضه، وللقوم مقاييس وقوانين يسيرون عليها ويتحاجون بها ولا يتنازعون فيها، فإن حاد أحدهم عن جادة الأطراد لم يزدوا إلا أن يقولو: «استنوق الجمل» لأنها استخدم وصفا يليق بالناقة.

ولا يصلح للجمل وإذا أقوى يحيلونه على مغنية ترشده كما جاعفي قصة النابغة
«عندما عيب قوله في الدالية المجرورة.

وبذلك خبرنا الغرب الأسود.

فلما لم يفهمه أتيَ بمغنية فغنته.

من آل مية رائح أو مغتدي عجلان ذا زاد وغير مزود.

ومدت الوصل وأشبعته ثم قالت.

وبذلك خبرنا الغرب الأسود.

ومطلت واو الوصل، فلما أحسسه عرفه واعتذر منه. وغيره - فيما يقال - إلى قوله
وبذاك تتعابُ الغربِ الأسودِ.

وقال:

دخلت يثرب وفي شعري صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب»(3).

بهذه الطريقة كانت العرب تستعين بالاحساس الذاتي والسليقة الطبيعية دون عناء ولا جدل، لا يهمه القائل أن يكون رجلا أو امرأة عاقلا أو مخبولا، فكانت النشأة الأولى للنحو على هذا السمت، يستشيرون الأعراب في تصحيح الأشعار، وتفسير مفردات القرآن، ولا يتخرجون في ذلك، بل يرون أنهم أحق بذلك إذ يشاهدون ما لا نشاهد من الأحوال والهيئات «فالحمائلون، والحمائمون والساسة*، والوقادون، ومن يليهم ويعتد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر

* يريد ساسة الدواب والقائمين عليها والخادمين لها.

عنه، ولم يحضره ينشده، أو لا تعلم أن الإنسان إذا أعناه الأمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول يا فلان أين أنت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه ! فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع إليه يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئاً لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال:

العَيْنُ تُبَدِّيْ الَّذِي فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا مِنْ الْعَدَاوَةِ أَوْ وُدِّ إِذَا كَانَا

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: «رب إشارة أبلغ من عبارة» (4).

فالنحاة الأوائل ساروا على هدي هذه العفوية يستقرئون الأشعار والأقوام من كل الفئات ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي إلى أبي إسحاق الحضرمي إلى عمرو بن العلاء إلى الخليل إلى سيبويه تباعاً فهي سلسلة متلاحقة الحلقات إلى أن توقف الاجتهاد وساد التقليد، ومات الابتكار، وخلفهم قوم اكتفوا بما في الصحف المزبورة. والمؤلفات المسطورة، وسخروا من أقوال العامة، وما جد في الساحة اللغوية، لأن «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (5) فهيئات أن تغلق الأفواه، وأن تسد الأذان. فما دامت الأفواه تدفع والأذان تسمع، فلا يمكن ختم القائمة، لأن «ذوات الألفاظ لا تؤخذ بالقياس، ولا بالعقل والإحساس، إنما هي نغم تُقيد، وكلمٌ تسمع فتُقلد» (6).

وقديماً تنبه الأوائل إلى هذا ففتحوا الباب على المولد والدخيل والمشتق والمعرب إلى غير ذلك وقالوا: «إن صاحب هذه الصناعة يحتاج إلى التشبث بكل فن من الفنون حتى إنه يحتاج إلى معرفة ماتقوله الناذبة بين النساء، والماشطة عند جلوة العروس، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة، فما ظنك بما فوق هذا. والسبب في ذلك أنه مؤهل لأن يهيم في كل واد فيحتاج إلى أن يتعلق بكل فن» (7).

وهكذا نجد مؤلفاً مثل «الكتاب» لسيبويه مملوء بالأقوال الماثورة عن الأعراب، فهو يتحرى الوصف والاستقراء دون التخطئة والتصويب، مبتعداً عن «قُلْ وَلَا تَقُلْ» وينقل لنا الجاحظ عن الخليل بن أحمد قوله: «لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه

حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه. قال أبو شمر: إذا كان لا يتوصل إلى ما يحتاج إليه إلا بما لا يحتاج إليه فقد صار ما لا يحتاج إليه يحتاج إليه»(8). ويعني هذا أن صاحب النحو يحتاج إلى الكلام الجد والهزل والغزل والمدح والذم والمجون، ولا يستتشف عن شيء من مقول القول.

وقد أصاب العلماء الأوائل غايتهم في مرجعيتهم التي تعتمد الإنسان الحي الناطق، واختص منهم فريقان في ذلك.

الفريق الأول أوقفوا أنفسهم خدمة لهذه اللغة التي شرفها الله بنزول القرآن بلسان عربي مبين، واعتمدوا الأعراب مصدرا وموردا عنهم يأخذون، وعلى نهجهم يسرون، وكان النحو عبارة عن مجالس يتجادبون فيها، الأحاديث، ويتناظرون، والأعراب هم أنفسهم يصوبون أو يخطئون بعفوية متناهية، وطبع سليم قال عنه ابن جني «هبَّه لا يعرف التصريف - أي العربي - أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه، ولطف حسه هذا القدر ! هذا ما لا يجب أن يعتقد عارف بهم أو ألف لمذاهبهم، لأنه وإن لم يعرف حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة(9)» وكلما تعمق الراوي في البداوة كان أصح مذهبا، وأقوى رأيا قال أبو حاتم كان الأصمعي ينكر زوجة ويقول: إنما هي زوج ويحتج بقول الله تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» الأحزاب الآية 37 قال فأنشدته قول ذي الرمة

أَذُو زَوْجَةٍ فِي الْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَأَيْكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا

فقال: «ذو الرمة أكل المالح والبقل في جوانيت البقالين»(10) فما أكثر الروايات التي تدل على قوة عارضة الأعراب وأن هذا الأمر لهم بالطبع لا بالصنعة والتكلف، فكان العلماء يعتمدون الواقع اللغوي المتعامل به في الحياة اليومية، جاء في مجلس من مجالس العلماء للزجاجي ما نصه: «جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو قال بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك بالرفع. قال: فقال له أبو عمرو: نعمت يا أبا عمر وأدلى الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع»(11) إن جواب

أبي عمرو بن العلاء يقرب من جواب الأصمعي الذي أنكر شعر ذي الرمة، إلا أن فيه استقراء للجغرافية اللغوية التي يتنازعها الحجازيون والتميميون، فهو لم يقل له رأيي كذا أو كذا أو هذا الرأي الصائب وما سواه لحن، والخبر في حد ذاته طويل فاختصرناه وأبو عمرو هو نفسه يقول عندما سأل ابن نوفل «أخبرني عما سميت به عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلهم؟ فقال: لا - فقلت: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات» (12).

هكذا تصدر الأحكام بموضوعية علمية لا شطط فيها ولا تعصب لقريهم من عهد الفطرة الطبيعية فهم يستهدفون الأغراض المتوخاة من النصوص يروي لنا سيبويه هذه الأبيات لحسان بن ثابت

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِرِ
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ

ويعلق عليها بقوله: «فلم يرد أن يجعله شتما، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا، وأما أحلامهم فكذا. وقال الخليل لو جعله شتما فنصبه على الفعل كان جائزا» (13).

ومن هنا ندخل في الفريق الثاني الذي أطلقنا عليه اسم القراء وهي تسمية مجازية، لأن القراء هم الرواد الأول للدرس النحوي إلا أن تعاملهم كان مع النصوص القرآنية، فكانوا يتحفظون، ويخرجون من التأويل.

فأبو عمرو بن العلاء الذي استشهدنا به آنفا هو أحد القراء السبع، وأستاذ الخليل بن أحمد، عنه أخذ علم النحو ونماه وزاد في أبوابه. وميزة هذه الطائفة أنها توقفت عند بعض أساليب القرآن في بعض الآيات فربطوها بالنظائر والأشباه من كلام العرب من هذه الآيات قوله تعالى: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ» البقرة الآية

177 وقوله تعالى في سورة النساء: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمِينَ الصلاةَ والمُؤْتُونَ الزكاةَ، والمؤمنون بالله واليوم الآخر، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً». النساء الآية 162 .

لم يتكلف سيبويه أمراً خطيراً سوى أن أتى بنظير هذا الأسلوب من كلام العرب فقال: «ونظير هذا النصب (المقيمين) من الشعر قولُ الخرنق

لا يبعْدن قومي الذين هم سَمُ العُدَاةِ وأفَّةُ الجزر.

النازليْن بكل معترك والطيبون معاقد الأزر.

فرفع الطيبين كرفع «الموتون» ونصب «النازليْن» كنصب الصابرين، ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العلكي:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميرا أطاعت أمر غاويها

الطاعنين ولما يُظعنوا أحدا والقائلون لمن دار نخيلها (14)

إذا تأملنا آيات الذكر الحكيم نجد آية البقرة (الموفون) في حالة رفع، والصابرين في حالة نصب، وفي سورة النساء «المقيمين» في حالة نصب و«الموفون» في حالة رفع، لم يعمد سيبويه إلى التقدير والحذف والافتراض، وإنما صحح هذا التعبير بكلام العرب «النازليْن» و«الطيبون» و«الطاعنين» و«القائلون».

ليثبت أن هذا الضرب من الكلام عربي محض متداول عند العرب في شعرهم ونثرهم. إذا قصدوا التعظيم أو التحقير، نصبوا أو رفعوا على تقديرين مختلفين، أحدهما الابتداء، والآخر المفعولية لفعلي التعظيم أو الشتم حسبما يقتضيه سياق الكلام، كي ينتهي بنا إلى أن يقول لدارس النحو: «اعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن تعظم بها، لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البراز لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به. وأما الموضع الذي لا يحسن فيه التعظيم. فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح. فإن قلت مررت بقومك

الكرام الصالحين ثم قلت المطعمين في المحل، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك.

وجاز أن يجعلهم كأنهم قد علموا. فاستحسن ما استحسن العرب، وأجره كما أجرته وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عزوجل يكون لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز وكان عظيما !!!(15) «أئى كان الخطب عظيما وجسيما والجرم كبيرا.

على أساس هذه العفوية، والفطرة الانسانية نشأ علم النحو، وعلى مقتضاه كان الدرس النحوي يتم في مجالس ومناظرات، وتساؤلات فهو «علم منتزع من استقراء هذه اللغة»(16) وذلك «لأن طريق الحس تتلاقى فيه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر»(17).

ليس للدرس النحوي في أصل نشأته إلا ابتغاء البيان والتبيين ، والفهم والتفهم والتفهيم، كائنا ما كان المخاطب، وما نزل القرآن إلا بلغة العباد، يقول سيبويه: «ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم. وجاء القرآن على لغاتهم، وعلى ما يعنون»(18). هكذا تَلَقَّى الأَقْوَامُ القرآنَ على أنه مثل كلام البشر، وليس فيه ضرر أن يفسر بكلامهم وعلى طريقتهم في الخطاب، ومن هنا لما سمع الأعرابي المؤذن يؤذن يقول: أشهد أن محمدا رسول الله بالنصب قال صنع ماذا؟ يعلق عبد القاهر الجرجاني على هذه اللفظة من البدوي الجاف «أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمدا رسول الله، بالنصب، فأنكر وقال صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خبرا، ويجعله الأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار الأول في حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل، حتى يكون كلاما، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة؟ إن كان لم يعلم ذلك، فلم قال: صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبرا»(19).

أنت ترى أن البحث دائما على ما يجتبي من فائدة، واتخذوا من القرآن مدونة يستنطقونها، ما دام الرب سبحانه وتعالى يقول للرسول صلوات الله وسلامه عليه «فَإِنَّمَا يَسِرَّنَا بِلسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا. سورة مريم الآية 98، فاتخذوا من الشعر الذي هو ديوان العرب تفسيرا لما أبهم عندهم، ولم يقفوا عند شعر

الحكمة والموعظة بل تجاوزوه إلى شعر المجون إذا احتاجوا إلى ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «لقد استشهد العلماء لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفُحْش، وفيها ذكر الفعل القبيح، ثم لم يعيهم ذلك، إذا كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفحش ولم يريدوه، ولم يرووا الشعر من أجله. قالوا: وكان الحسن البصري يتمثل في مواعظه بالأبيات من الشعر، وكان من أوجعها عنده.

اليوم عندك دُلْها وحَدِيثُها
وغدًا لغيرك كَفْها والمعصم(20)»

لكن إذا أدى الأمر إلى إنحراف يؤدي بصاحبه إلى الهلاك أو بطلان حكم من الأحكام فزعوا من ذلك. يقول ابن قتيبة «لو أن قارئاً، قرأ «فلا يُحْزِنُكَ قَوْلُهُمْ، إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ» وترك طريق الابتداء، بآناً وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب إن بالقول كما ينصبها بالظن - لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته وجعل النبي عليه السلام محزوناً لقولهم، إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمدته، وضرب من اللحن لا تجوز به الصلاة، ولا يجوز للمؤمنين أن يتجاوزوا فيه»(21).

إذن فالكلام يؤتى به حسب مقاصد المتكلمين، ففتح همزة إن وكسرهما جائز لكن على مقصدين مختلفين، فما أصدق ما يقول ابن جنى «أما الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»(22).

الدرس النحوي الواعي والأصيل

من الخطأ في الرأي أن نحدد الفترة الزمنية التي انتهت فيها النحو الفطري من المرحلة التي سادها الجمود والتقليد، وتعطل الفكر عن العطاء. فقد شاهدنا المرحلة العفوية التي يبحث فيها عن الشبيه والنظير من كلام العرب شعرهم ونثرهم، معتمدين في ذلك على الحس الفطري والسليقة الجبلية دون تحليل ولا تفسير.

وامتازت هذه المرحلة بالتداخل، فقد أعرض أقوام عن النحو، وضربوا له المثل بالملح، وجوده وعدمه سواء، وبالشعير يؤكل ويذم، فالدرس النحوي بدأ نقده وتجريحه منذ البداية عندما قال الأعرابي عندما سمع مجالس العلماء يتكلمون عن الظرف والمظروف

والفاعل والمفعول والنعت والمنعوت فَهَآ لَهُ الْأَمْرُ فقال: «يتكلمون بلغتنا بما ليس في لغتنا» وهنا لا بد من التنبيه على أن علم النحو ليس هو العربية، بل هي ملكة يمتلكها الإنسان منذ الطفولة ويتدرب عليها حتى يحكمها، والنحو صناعة لمعرفة قوانين هذه الملكة يقول ابن خلدون «فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة، وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيرا بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته. وتنبيه به لشأن هذه الملكة، فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الافادة.

ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيحصل على علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة. وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية من ذلك، إلا من القوانين النحوية، مجردة عن أشعار العرب وكلامهم، وقلما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو يتنبهون لشأنها. فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب، وهم أبعد الناس عنه»(23).

وهذه هي الإشكالية الكبرى التي سادت في العصور اللاحقة، حيث أصبح الدرس النحوي عبارة عن قوالب جامدة لا حيوية فيها، وألغاز وطلاسم اختفت منها الأسرار واللطائف التي تُجنى من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والإطلاق والتقييد إلى غير ذلك واكتفى الناس بالإعراب الأجوف الذي لا يتجاوز اختلاف الحركات والسكنات بينما الإعراب في أصل نشأته يعني البيان والوضوح.

وحاول عبد القاهر الجرجاني أن يمزق هذا الحجاب الذي تجلبب به هؤلاء المنكرون فقال: «وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذلك لأنهم لا يجدون بدا من الاعتراف بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة عن معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يُتَبَيَّنُ نقصان كلام ورحجانه حتى يعرض عليه،

والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه. وإذا كان الأمر كذلك، فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه، ولم ير أن يستقيه من مصبه، ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص، والكمال لها معرض، وأثر الغيبة وهو يجد إلى الريح سبيلا»(24).

ومن هذا يكون الدرس النحوي قد انتقل من العفوية إلى التعليل العقلي واشتد الحجاج بين المناطقة والنحويين. وبدأت ملامح التأثير والتأثير تلوح في الأفق الثقافي والحضاري. بيد أن العلماء الأصلاء من النحويين فرقوا بين البحث العلمي اللساني والبحث الفلسفي المنطقي. وقد غالى المناطقة عندما قالوا: «إن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقي بالنحو فبالعرض، وإن عثر النحوي بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضع من المعنى»(25). هذا ما حفز علماء العربية إلى توهين هذه المقولة، وتبديدها بفضل ما أتوا به من دلالات بأن البنية النحوية لا تنفصم عن وظيفتها الإخبارية التبليغية التي تحصل بها الفائدة التي يحسن السكوت عندها. وقد نظر هذه النظرية عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز» ووظفها الزمخشري في تفسيره المشهور «الكشاف» وقد فصلا القول في ربط اللفظ بالمعنى، وأن الدرس النحوي لا يهتم بالألفاظ فحسب، بل بهما معا، فربطاً بذلك بين علم النحو وعلم البلاغة وأنها علم واحد في علمين متكاملين.

ومن هنا لا يحق لنا أن ننكر تطور الفكر العربي، واكتمال علم النحو، وقد أخذ مبدأ التأثير والتأثير يطفو على صفحات الكتب، على لسان بعض العلماء إلا أنهم يدركون الأصيل من الهجين، والحديث من التلديد، فظهر الأصل والفرع، والمسند والمسند إليه والعلة والمعلول والعامل والمعمول والقياس والشاذ والمطرود يقول ابن جنى: «وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»(26) وتفهموا جيدا أن علم اللغة مشترك بين جميع الأمم والأقوام وأن لكل لغة خصائصها ومميزاتها فعملوا «أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها، في أسمائها وأفعالها وحروفها وتآليفها وتقديمتها وتأخيرها، واستعارتها وتحقيقتها، وتشديدها ووزنها وتخفيفها، وسعتها وضيقها ونظمها ونثرها وسجعها ووزنها وميلها، وغير ذلك مما يطول ذكره»(27).

وتفوق عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم التي ربطها ربطا محكما بعلم النحو، وما هي إلا توخي معاني النحو، بمعنى ما يترتب على التأليف من معاني، ولا دخل لضم الكلم بعضها إلى البعض كيفما ما اتفق بل هي تأليف الكلام حسب ما يقتضيه المقام، وقد استبد بهذه النظرية علماء البلاغة وأسأوا فهمها وأعرض عنها النحاة واشتغلوا بالقشور بدل اللباب، ولا بأس أن نثبت نموذجا لعبد القاهر الجرجاني لنرى كيف وظف النحو في دراسة النصوص اللغوية. ونكتفي بهذا البيت لبشار

كأن مُثَارَ النَّعْجِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وأسَيَافَنَا لَيْلَ تَهَاوَتْ كَوَاكِبُهُ

انظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم ببالة أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع «كأن» في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء. وأن يكون فكر في «مثار النعج» من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في «فوق رؤوسنا» من غير أن يكون قد أراد أن يضيف «فوق» إلى «الرؤوس» وفي «الأسياف» من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على «مثار» وفي «الواو» من دون أن يكون أراد العطف بها.

وأن يكون كذلك فكر في «الليل» من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا «لِكأن» وفي «تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ» من دون أن يكون أراد أن يجعل «تَهَاوَى» فعلا للكواكب ثم يجعل الجملة صفة لليل ليتم الذي أراد من التشبيه؟ ألم يخطر هذه الأشياء ببالة إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟ (28).

هذا الموقف المؤيد للدرس الذي يتعمق في تحليل العلاقات بين الكلم بعضها ببعض، وينتج عنها نسيج محكم السدى واللحمة، ونسق من التراكيب المنتظمة أحسن تنظيم وينصب عمله على النصوص نفسها، هذا هو المطلوب في الدرس النحوي، وكان عبد القادر موفقا في هذا المضمار، وبخاصة في ميداني: الشعر الذي هو ديوان العرب، والقرآن الكريم المنزل بلسان عربي مبين.

وعجز الناس قاطبة على أن يأتوا بسورة من مثله، وكثيرا ما عرّض بهؤلاء الذين يقللون من دور الشعر والنحو، ويستغنون عنه ويزهدون فيه. «وأن ليس النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه «علم النحو» وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف

مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها(29).

وعلى هذا الأساس نشأ اتجاهان: أحدهما ينهج منهج الأصالة العربية التي نمت وفق قانون النشوء والارتقاء، وهذه الأصالة هي التي رُسِمَتْ مَعَالِمُهَا الأولى من المدرسة الطبيعية التي عرفناها من قبل. والثاني يعتمد المنطق الاغريقي مرجعية له. واتخذ الاتجاهان في الجدل والنقاش إلى أن انتهى الأمر إلى التحجر والجمود، ومات الدرس النحوي الواعي، وتلاشت أُرِيحِيَّتُهُ التي كنا نجدها في كتب المجالس العلمية التي ما زالت محفوظة بين أيدينا. ولكل فريق حججه وأدلته التي تعتمد العقل والبرهان وقد ازدهر الدرس النحوي، وبلغ مبلغا عظيما عند النحاة والفلاسفة والأصوليين وأصبح المرجعية الجامعة بينهم، وكان لهذا الجدل متعة ونكهة لاعتماله العقل والحس اللغوي معا، ولا بأس أن نعرض بعض المحاجات بين الفريقين، يقول النحوي: «إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه من رسومها وصفاتها، فمن أين يلزم الترك والهند والعرب بأن ينظروا فيه ويتخذوه قاضيا وحكماً لهم وعليهم، ما شهد لهم به قبلوه وما أنكره رفضوه»(30).

فيجيبه المنطقي: «يونان وإن بادت مع لغتها، فإن الترجمة حفظت الأغراض، وأدت المعاني، وأخلصت الحقائق»(31).

فيسأله النحوي: «أسألك عن حرف واحد، وهو دائر: في كلام العرب، ومعانيه متميزة عند أهل العقل، فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطاطاليس الذي تدل به وتباهي بتفخيمه وهو الواو ما أحكامه؟ وكيف مواقعه؟ وهل هو على وجه أو وجوه فبهت المنطقي وقال: «هذا نحو، والنحو لم أنظر إليه لأنه لا حاجة بالمنطق إليه، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عثر النحوي بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ واللفظ أوضع من المعنى»(32).

وهنا لا بد من وقفة متأنية نستعمل فيها العقل والروية والفكر هل يمكن أن نفصل بين اللفظ والمعنى، وهي فكرة شغلت أفكار ذوي الألباب وأخذت من علماء الإعجاز

مأخذاً واسعاً، وضرب لهما ابن رشيق في عمدته مثلاً بالروح والجسد، وفي عصرنا هذا قالوا: «عملة واحدة» ذات وجهين إلى غير ذلك من الأمثال التي تثبت الترابط والتلاحم بين الطرفين، وهنا بدأت تتسرب الأفكار الفلسفية إلى النحو العربي عن طريق المنطق اليوناني فأفسدته، لأن علماء المنطق يبنون مقولات هيولية غير موجودة بالفعل، ولكنها متخلية في الأذهان، واللغات تعتمد السماع الذي هو «أبو الملكات اللسانية» كما يقول ابن خلدون إذ هو الأصل والكتابة فرع عنه. كما تعتمد اللغات على المشاهدة التي تراعى الحال والسياق والأغراض والمقام. وقالوا لكل مقال مقال: «فمقام التشكر يبين مقام الشكائية، ومقام التهنة يبين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يبين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر(33).

انحراف الدرس النحوي عن الأهداف الأساسية

وباطراح هذه الأحوال والمقامات التي أثبتنا نماذج منها. أخذ الدرس النحوي في التمنطق، فالأعراب الذين ظلوا زمناً طويلاً حكماً في مجاري الكلام أبعدوا من الساحة النحوية، وتوقف الاجتهاد، وبدأ التقليد يأخذ مكانته ويسود، وقالوا من «قلد عالماً لقي الله سالماً» و«ليس في الإمكان أبدع مما كان» و«ما ترك الأول للآخر شيئاً» فماتت العفوية، وتحكمت القواعد والقوانين، واختلطت مع الأحكام الفقهية، ومصطلحات علم الحديث كالتواتر والآحاد، والعدل والمصاحبة، والمرسل والمقطوع، وكلها مباني يعتمدها الفقهاء والأصوليون والمحدثون، فالقياس النحوي عند الأوائل هو: «أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب»(34) تحول إلى أركان وأنواع، فأركانه أربعة (أصل وفرع وعلة وحكم(35)). «لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة عن استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»(36). وهذه الشروط والحدود

هي من اختصاص المناطق، وأما أنواعه و أقسامه فقياس علة، وقياس شبه، وقياس اطراد، ولكل واحد من هذه الأقسام حدود وشروط ومقاييس وذلك «لأنه يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله(37)» «أين تلك العفوية اللغوية السحاء التي تستفاد من الفاسق والطائع ، والفاجر والبار، والعاقل والمخبول، والصبي والعجوز، لأن النحو ما هو «إلا انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنائية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُد به إليها»(38). فللنحو مبدأ وغاية، يؤخذ من أصحاب تلك اللغة للاحاق من ليس من أهلها بأهلها، تلك سنة الله في خلقه، ومن هنا أخذت اللغات تنمو وتتباين (لأن المعاني ينتابها المحدثون كما ينتابها المتقدمون) وضاق بهذا المذهب حتى الشعراء، إذ نجد عمار الكلبى وقد عيب بيت من شعره فامتعض لذلك فقال:

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ وبين قوم على إعرابهم طُبِعُوا

ما كل قولٍ مشروحا لكم، فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا(39)

فالطائف النحوية، والنوادر البلاغية التي تجتبي من التراكيب النحوية اختفت وغاض ماؤها، وحل محلها حدود وقواعد، ترهق الذهن، وتنهك الجهد، وتقوقع حافظها، ويكتفي بها، ولا يكلف نفسه المتابعة والاستقراء، فيعكف على تلاوتها، وما قيل مخالف لها «ليس من كلام العرب» لأنه غير موجود في القواعد التي عَلمها وعَلَّمها، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون عندما قال: «ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان لهذا العهد، واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية التي فسدت بدالاتها بأمر أخرى، وكيفيات موجودة فيه، فتكون لها قوانين تخصصها ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر، فليست اللغات وملكاتهما مجانا»(40). وما يمكن أن يعلق به عن هذا النص هو الشعور بالتطور الذي طرأ على اللسان العربي، والتغير الذي حدث فيه، فإذا هو يبحث في الواقع عن كيفيات موجودة فيه يمكن أن نعتاض بها عما ذهب من الحركات الإعرابية

التي فسدت في دلالتها الأصلية، لأن صاحب الصناعة النحوية لا يحق له أن يتجنب أي ميدان من ميادين الحياة سواء في البيت أو الشارع أو المسجد أو السوق أو الخمار. بل في كل مكان على الإطلاق فهو يلتقط ما يلغظه اللافظون، وما يصيح به الصائحون من مقول القول، لكن ما حدث كان عكس هذا، فقد اقتصر الدرس النحوي على كتب المتأخرين الذين قال فيهم ابن خلدون «وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية من ذلك - أي من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم - إلا من القوانين النحوية، مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها، فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب، وهم أبعد الناس عنه» (41) وتكفلت ثلاثة معالم بالمحافظة على هذا المنهج الذي آل إليه أمر الدرس النحوي وهي الأزهر في القاهرة والزيتونة في تونس والقرويين في فاس ولهذه المعالم الثلاثة فضل الصيانة والوقاية. ومنها سينطلق الدرس النحوي من جديد في عهد النهضة مع التحفظ الشديد والاختصار على ألفية ابن مالك، ومؤلفات ابن هشام وبخاصة (قطر الندى) و«معنى اللبيب. عن كتب الأعراب» وهي كتب لا تغني اللبيب عن كتب الأعراب. فالأعراب أوسع مجالا، وأرحب صدرا، وأكثر تصرفا في أفانين الكلام، ما دام هناك لسان يدفع، وأذن تسمع، وقلب يتذكر ويخشع.

إن هذا الاتجاه توسع بالشروح والتعليق، وكون منهجا له مقوماته الأساسية منها: العامل والمعمول، والإعراب الظاهر والمقدر، والذكر والحذف جوازا ووجوبا، وضاع الطالب في متاهات التقديرات والافتراضات وأصبحت دراسة النحو كلها كأنه علمٌ أجنبي بعيد عن فصل الخطاب والحديث المتداول بيننا في المنازل والمقاهي.

إن شيوع هذا المذهب وتحكمه في الدرس النحوي لا يعني أن النحويين كلهم أصابهم الوهن، وتحجرت أفكارهم، وعقمت عقولهم عن الابتكار. واكتفوا بالتقليد والاتباع. إنما الأمر مخالف لذلك، فمن العلماء من نور الله بصيرتهم، واهتدوا إلى ما في هذا المذهب من فساد وخروج عن جادة الصواب، ولكنهم مشدودون بأشراك السائد والمعتاد الذي لم يترك لهم مسلكا غير السائد، والالتزام به وإلا نُبذوا وصَدَّ الناسُ من حولهم. فابن خلدون الذي أثبتنا له نصوصا كثيرة قد نبغ في عصره، وليس من المعقول أن يكون

وحده في هذا الاتجاه الرائد والتأثر على هذا الأسلوب المشين، حين أجرى هؤلاء المتأخرون صناعة العربية «مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب، إلا إن أعربوا شاهداً أو رجّحوا مذهباً من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه. فأصبحت صناعة العربية كلها من جهة قوانين المنطق العقلية أو الجدل. وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدو لهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان.

وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنها أجروها على غير ما قصد بها، وأصاروها علماً بحثاً، وبعدوا عن ثمرتها» (42). وهكذا أصبح هذا المذهب سائداً في أقطار الأمة العربية، فتشابه الأقوام في الأخذ والعطاء مشرقاً ومغرباً، ولهذا المذهب جذور في الدراسات العربية حيث استمد مبادئه منذ أن اتصل النحو العربي بالنحو الإغريقي كما رأينا إلا أن الفرق بين أولئك هؤلاء، أن أولئك كانوا يحاجون عن إدراك ووعي، وهؤلاء عن تقليد واتباع. ونسي هؤلاء أن طبيعة البحث اللغوي غير طبيعة البحث المنطقي.

هذا الوضع الشاذ الذي أصبح عليه اللسان العربي، والعجز الشبه التام عما جاء في كتب علماء النحو الأصلاء، وفقدان الملكة اللسانية جعل كثيراً من العلماء يعمدون إلى جمع شتات العربية في مجلدات ضخمة مثل ما فعل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور في معجمه الكبير (لسان العرب) وقد بين فيه بأنه مجرد جمع فقال: «وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة أتمسك بسببها، سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم» (43).

تطور الدراسات اللغوية في العصر الحديث

عرفت الدراسات اللغوية في العصر الحديث تطوراً خطيراً، أدى إلى تزعزع المفاهيم القديمة الموروثة عن عصور الانحطاط للألسن البشرية، وتطورت مناهج البحث اللغوي. وعاد العلماء إلى اللغات التي سادت ثم بادت، فوجدوا فيها الخير الكثير في هذا

الميدان. فقامت حركة لغوية شابة أنشأها شبان عرب تزودوا بالثقافة العربية من منابعها الأصلية، وتشبعوا بالثقافة اللسانية المعاصرة، فجمعوا بين الحُسْنَيْنِ، ونذروا أنفسهم خذمة لهذه اللغة العربية، وثاروا على الشيوخ الجامدين، وصدوا هجمات المتمردين عن الأصالة العربية.

ظهرت المحاولات الأولى في تأسيس المجامع اللغوية العربية كالمجمع العلمي بدمشق سنة 1918 م والمجمع اللغوي بمصر 1934 م وغيرهما من المجامع اللغوية العربية التي تتابعت في العراق والأردن. وقدمت هذه المجامعُ أعمالاً للغة العربية تشكر عليها. بيد أن هذه المجامع اللغوية سلكت مسلكاً لا يرتضيه البحث اللغوي في نظرنا منها:

أولاً: عدم اختصاص أصحابها في العلوم اللسانية، فأكثرهم أدباء أو فلاسفة.

ثانياً: اتخذت المجامع العربية مبدأ القرارات والتوصيات وهو مبدأ بعيد كل البعد عن طبيعة الدراسة اللغوية، فأشبِهت هذه المجامع المؤتمرات السياسية، والمقررات الحكومية التي تلتزم القهر والجبر، واللغة عطاء وسلوك، إذ هي «فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام. فلا بد أن تصير ملكة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان» (44).

ثالثاً: إهمال الواقع اللغوي المستعمل في حياتنا التعااملية، واقتصارهم على ما جاء في المعاجم العربية، وسخروا من المُعَرَّبِ والمولد والمشتق والمنحوت الذي عربه الناس وسموه «عامياً» بدل «مستعملاً».

وهذه المآخذ لا تقلل من أعمال هذه المجامع، فقد طبعت المعاجم العربية القديمة، وتبنت أعمالاً علمية، وبذلت مجهودات في التعريف بالتراث العربي الأصيل، ورفعته إلى مستوى الْعَالَمِيَّةِ، وظهرت كتب تناولت التراث النحوي العربي بالنقد والتوجيه والتجريح، وإن لم تكن مصيبة في مجملها فقد أصابت في الكثير منها، وحركت الهمم لمراجعة تراثنا الزاخر بالمعارف العلمية، وأصبح للعرب مجامع لغوية تضاهي المجامع اللغوية العالمية.

ما يجب أن يتوفر في الدرس النحوي

ما ذكر النحو إلا وارتبطت في ذهننا تلك القواعد التي سنها المتأخرون، حتى إذا سئل أي دارس للنحو، ما النحو؟ لأجاب بداهة بأنه «قواعد يعرف بها أواخر الكلم بحسب العوامل الداخلية عليها» وهو تعريف جانب الصواب. إذ النحو مصدر أطلقه علي بن أبي طالب ووضح الأسس الأولى لهذا العلم على أصح الروايات، حيث قال لأبي الأسود الدؤلي بعد أن عرفه أجزاء الكلم الثلاث «أنح هذا النحو» نحو ماذا؟ نحو سمت كلام العرب كما سبق أن عرفناه، ولفظة قاعدة أو قواعد غير واردة في كتب العلماء الأوائل إلا بعد أن اتصلوا بالمصطلحات الأجنبية فهناك «معاني القرآن» للفراء و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة. و«الخصائص» لابن جني و«دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني وغيرها من المؤلفات التي تتناول النحو على أنه مرادف للعربية بكل أبعادها الصوتية والإفرادية والتركيبية والبلاغية. هذا المفهوم يجب أن نعيده إلى دلالته الأصلية وأن نعلم أن توزيع اللسان العربي إلى أربعة علوم ما هي إلا عملية منهجية بحثية، ولهذا قال ابن خلدون حين تعرضه إلى علوم اللسان العربي. «إن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعلُ من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة» (45).

كيف نصل إلى طريقة مثلى:

عرفنا مما سبق أن هناك طريقتين: إحداهما تمكن الطالب من التصرف في مجاري كلام العرب وأساليبه، وتكون له ملكة إنشاء وتأليف، وهي التي تعتمد على كتاب سيبويه ومن هذا حذو لما فيها من شواهد من شعر العرب وأمثلتهم.

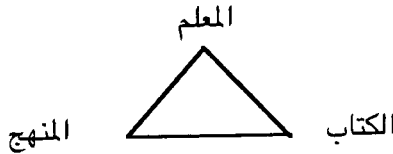
والأخرى هي التي تعتمد كتب المتأخرين، فتقتل الملكة وتجدها. «فتجد الأقوام يظنون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهو أبعد الناس عنه» وهذه الطريقة الأخيرة هي السائدة في مدارسنا الجزائرية بل في المدارس العربية بأسرها حيث نجد نمطين من تعليم النحو الذي يمثل صميم العربية، ينحصر في فريقين.

أحدهما مُبتدعٌ مُستجلب، لا يراعي أصالة اللسان العربي وخصائصه الصوتية والإفرادية والتركيبية والبيانية، وإنما يحذو حذو المدارس الأجنبية، متجاهلاً أن لكل

لسان مميزاته الخاصة، ونظامه اللغوي الخاص، فإذا عرض له تركيب مخالف لما يعرفه (من معلوماته في العربية) وضعه في قائمة المهملات وقال: «هذا لا تعرفه العربية».

والقريق الثاني كان حظه من كتب المتأخرين قويا، وتشبع من القواعد المعيارية، فتشدد بالاحاجي والألغاز، وكأني ابن خلدون يقصده حين حذر من أقواله، فقال: لا تَلْتَفِتْ إلى خرفشة النحاة، أهل صناعة الإعراب، القاصرة مداركهم عن التحقيق (46)».

وإزاء هذين الفريقين حار المعلم والمتعلم، وضاعت الفائدة، ومن هذا نقتح طريقة مثلى قوامها الثلاثي الموالي:



ولنأخذ في شرح هذه الأركان الثلاثة مبتدئين بالأهم وهو:

I - المعلم الذي هو العنصر الأساسي، إذ هو المرشد والهادي والموجه. لذا ينبغي أن يتوفر على تكوين مُحْكَمٍ من الناحيتين: أولا المعرفة الواسعة المحيطة بعلوم اللسان العربي إحاطة تجعله مالكا زمام علوم العربية النقلية والعقلية، حتى يتمكن من التصرف والاجتهاد في المادة الأصلية، وحتى يتمكن من العطاء الكامل والشامل.

ثانيا: هذه الملكة اللسانية يجب أن يصحبها تكوين تربوي بيداغوجي يجعل المعلم مطلعا على كل الطرق والمناهج القديمة والحديثة، متمكنا في علم النفس التربوي، والنظريات التعليمية الخاصة بكل فن، ومن البديهي أن يدرك أن لكل لسان خصائصه الصوتية والمعجمية والتركيبية والدلالية، وهذا يدفعه إلى أن يتعلق بكل فن من فنون العربية التي أنهاها علماءنا الأوائل إلى عشرة فنون إضافة إلى ما جد في ميدان علوم اللسان البشري.

II - الكتاب هو أنيس المعلم، ورفيق التلميذ، لذا ينبغي أن يشبع طموحهما وأن

يوثق الصلة بينهما بأبوابه الشيقة المستقاة من واقع المجتمع ومحيطه، مُراعئاً فيه مبدأ التدرج شيئاً فشيئاً وقليلًا قليلًا، من المعروف إلى المجهول، ومن البسيط إلى المركب، ومن المحسوس إلى المجرد.

ومن هنا ندرك أن تأليف الكتاب ليس هو من الأمور البسيطة، فالمعلم الذي تكلمنا عنه في الفقرة السابقة الذي عانى التجربة، هو الذي يتولى تأليف الكتاب، بعد أن يكون قد اكتسب تجربة وخبرة في الميدان، وبهذا نبتعد عن التأليف المكتبية والمكاتب.

لأن المعلم يعطينا عصارة تجربته الميدانية، ويراعي في الكتاب المستوى العقلي والعمرى، فلكل مرحلة كتاب خاص، فالصغير تكون حافظته قوية، فهو في التعبير الملفوظ أقوى منه من المكتوب. لذا ينبغي تزويده بالتعبير السليمة والشائعة، حتى يختزن هذا الزاد إلى المراحل التي تليها والتي ينمو فيها عقله وفكره. حيث يصل إلى مرحلة التعليل والتحليل، والقياس والاطراد والابداع والخلق والإنشاء.

III - المنهج: يرتبط أساساً بالمحورين السابقين، فكم من عالم باللسان العربي فاهما إياه، ولكنه عاجز عن التبليغ، لأن الفهم غير التفهيم، والعلم غير التعليم، فالمعلم الماهو هو الذي يحسن تكييف طريقة التبليغ والأداء، لذا نقترح ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: هي المرحلة الابتدائية، بأطوارها الثلاثة، نعتمد في هذه المرحلة على التمارين النحوية الخالية من كل تعليل، وإنما نعتمد المحاكاة في المسائل التي وضعها النحويون للرياضة، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس. وذلك لأننا «لو فرضنا صبيا من صبيانهم (يعني العجم) نشأ ورى في جيلهم، فإنه يتعلم لغتهم، ويحكم شأن الإعراب والبلاغة فيها حتى يستولي على غايتها، وليس من العلم القانوني في شيء، وإنما بحصول هذه الملكة في لسانه» (47).

المرحلة الثانية: نمزج فيها بين المحاكاة والتحليل المنطقي، دون التوغل في أعماق الأسرار، وهذا في مرحلة ما يسمى بالتعليم الثانوي وتستمر لمدة ثلاث سنوات تهيئ التلاميذ للمرحلة الجامعية.

المرحلة الثالثة: المرحلة الجامعية وهي التي تعتمد التعليل والتحليل والبحث وأسرار النحو ولطائفه يقول عبد القاهر الجرجاني «لأن ههنا دقائق وأسراراً، طريق العلم بها

الروية والفكر، ولطائف مستقاها العقل، وخصائص معانٍ ينفرد بها قوم قد هدوا إليها، ودلوا عليها، وكُشِفَ لهم عنها، ورُفِعَتِ الحجبُ بينهم وبينها، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام، ووجب أن يفضل بعضه بعضا، وأن يبعد الشأ في ذلك، وتمتد الغاية، ويعلو المرتقى، ويعز المطلب، حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يخرج من طوق البشر»(48).

خلاصة القول:

يجب أن نعترف أن ما أوردناه في هذه المقالة ليس هو كل شيء، فتراثنا غني ولكنه غير مضبوط في أبواب متواترة بل هو منثور ههنا وهناك، فالمطلوب منا رصده وتعميمه حتى يستفاد منه ويؤخذ بجديّة، فطلبتنا يتمسكون بالسائد ويقرأون الآية الكريمة: «إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ، قُلْ أُولُو جِبْتِكُمْ بِأُهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ. قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ» الزخرف 24/23 . فالانتقال من وضع إلى وضع آخر ليس من السهولة بمكان، فالذين ينهجون هذا المنهج الذي ندعو إليه قليلون، وغالبا ما يسايرون السائد حتى لا يعرضوا أنفسهم للنقد والتجريح، فما زال الأقوام يدرسون النحو وفق المرفوعات والمنصوبات والمجزورات والمجزومات، ولو كلفوا أنفسهم جهدا بسيطا وعادوا إلى المفصل في علم العربية للزمخشري لوجدوه يدرس النحو وفق الحقول الدلالية.

فحقل النفي يتناول «لَنْ» الناصبة للفعل، و«لَمْ» الجازمة له، و«لَيْسَ» التي هي فعل، و«إِنْ» و«هَلْ» لكن الجامع بين هذه الأدوات أنها تدخل على جمل تامة مثبتة، فتنقلها من الإثبات إلى النفي ومن الإيجاب إلى السلب وما قيل عن حقلَي الإيجاب والنفي يقال عن الحقول الأخرى كالاستفهام والأمر والنهي والتعجب والذم والمبتدأ والخبر والتوكيد إلى آخر أبواب النحو ولا يدرك هذه المنهجية من «زهد في النحو وظنه ضربا من التكلف، وبابا من التعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل وأن ما زاد على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدي، ولا تحصل به على فائدة»(49).

الهوامش:

- (1) - عبد القاهر الجرجاني دلائل الاعجاز ص 292 تحقيق محمود محمد شاكر.
- (2) - ابن خلدون المقدمة ص 1082 دار الكتاب اللبناني بيروت 1960 .
- (3) - ابن جنى: الخصائص ص 240 ج 1 .
- (4) - ابن جنى الخصائص ص 246 ج 1 .
- * يريد ساسة الدواب، والقائمين عليها والخادمين لها.
- (5) - ابن جنى: الخصائص ص 33 ج 1 .
- (6) - ابن سيده: المخصص ص 13 من المجلد 1 دار الأفاق الجديدة بيروت بدون تاريخ.
- (7) - ابن الأثير: المثل السائر ص 31 ج 1 مطبعة مصطفى الحلبي 1368 هـ 1939 م.
- (8) - الجاحظ: الحيوان ص 37 ج 1 تحقيق عبد السلام محمد هارون 1950 .
- (9) - ابن جنى: ص 275 ج 3 .
- (10) - نفس المرجع ص 295 ج 3 .
- (11) - الزجاجة: مجالس العلماء ص 3 تحقيق عبد السلام محمد هارون ط2 1403 هـ 1983 مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- (12) - الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين ص 39 تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطابع دار المعارف 1973 .
- (13) - سيبويه: الكتاب 254 ج 1 بولاق.
- (14) - سيبويه: الكتاب ص 249 ج 1 بولاق
- (15) - سيبويه: الكتاب ص 251 ج 1 بولاق.
- (16) - ابن جنى: الخصائص ص 189 ج 1 .
- (17) - نفس المرجع ص 90 ج 1 .
- (18) - سيبويه: الكتاب 331 تحقيق عبد السلام محمد هارون.
- (19) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص 419 تحقيق شاكر.
- (20) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز ص 12 وما بعدها شاكر.
- (21) - ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن ص 12 تحقيق السيد أحمد صقر.
- (22) - ابن جنى: الخصائص ص 110 ج 1 .
- (23) - ابن خلدون: المقدمة ص 1083 دار الكتاب اللبناني 1960 بيروت.
- (24) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز ص 28 . تحقيق محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي.
- (25) - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ص 114 دار مكتبة الحياة بيروت.

- (26) - ابن جني: الخصائص ص 02 ج 1 .
- (27) - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ص 115 ج 1 .
- (28) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 411 تحقيق شاكر.
- (29) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 81 تحقيق شاكر.
- (30) - أبو حيان التوحيدي: الامتاع ص 110 ج 1 .
- (31) - نفس المرجع، الامتاع: ص 11 .
- (32) - نفس المرجع، ص 114 .
- (33) - السكاكي: مفتاح العلوم، ص 168 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- (34) - ابن جني: الخصائص ج 114 ج 1 .
- (35) - ابن الأنباري: لمع الأدلة ص 95 تحقيق سعيد الأفغاني.
- (36) - نفس المرجع ص 95 .
- (37) - نفس المرجع السابق ص 85 .
- (38) - ابن جني: الخصائص ص 34 ج 1 .
- (39) - نفس المرجع ص 240 ج 1 .
- (40) - ابن خلدون: المقدمة ص 1075 بيروت.
- (41) - ابن خلدون: المقدمة ص 1083 .
- (42) - ابن خلدون: المقدمة ص 1084 .
- (43) - ابن منظور: مقدمة لسان العرب ص 08 المجلد الأول.
- (44) - ابن خلدون: المقدمة ص 1056 .
- (45) - ابن خلدون: المقدمة ص 1055 .
- (46) - ابن خلدون: المقدمة ص 1074 بيروت.
- (47) - ابن خلدون: المقدمة ص 1082 .
- (48) - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 07 تحقيق شاكر.
- (49) - نفس المرجع والصفحة.